مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر قطاع النفط على درجة الأمن القومي العربي (حالة الدول العربية النفطية) خلال الفترة (1980 – 2021م)
اسم الكاتب: جعفر احمد صقر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10035
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Oil Sector On The Arab National Security Degree (Arab Oil Countries)The Period 1980-2021)

Jaafar Ahmed Saqr*

(Received 5 / 3 / 2024. Accepted 9 / 7 / 2024)

□ ABSTRACT □

In this study the researcher studies the impact of oil sector on Arab national security in Arab oil countries, which is aiming to determine the aspects of the relationship between oil sector variables, and the percentage of national security index, which was promoted by USA national security agency, The importance of this study comes by applying on Arab countries state, The researcher did a multi regression model between the exports and imports of crude oil and refined oil products as independent variables represents oil sector, and Arab national security as dependent variable, The result is positive relationship between the exports and imports of refined oil products with the national security index, and there is not a significant impact of crude oil over Arab national security, and this shows the importance of enhancing the refined products sector in Arab countries, and its role in increasing national security, specially exporting refined oil products.

Key words: oil sector, national security index.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Master's Degree - Faculty of Economics - Tishreen University - Latakia - Syria

أثر قطاع النفط على درجة الأمن القومي العربي
(حالة الدول العربية النفطية) خلال الفترة(1980-2021م)

جعفر احمد صقر*

(تاريخ الإيداع 5 / 3 / 2024. قُبِل للنشر في 9 / 7 / 2024)

□ ملخّص □

يقوم الباحث في هذا البحث بدراسة اثر قطاع النفط على مؤشر الأمن القومي العربي في الدول العربية النفطية، بهدف تحديد أبعاد العلاقة بين محددات قطاع النفط العربي، ونسبة مؤشر الأمن القومي الذي تم تطويره في وكالة الأمن القومي الامريكية، وتكمن أهمية هذه الدراسة من خلال تطبيق هذا المؤشر على حالة الدول العربية النفطية ، حيث يقوم الباحث بدراسة نموذج انحدار متعدد بين صادرات وواردات النفط الخام ومشتقاته كمتغيرات مستقلة معبرة عن قطاع النفط، ومؤشر الأمن القومي العربي كمتغير تابع، واستخلاص وجود علاقة طردية بين صادرات وواردات المشتقات النفطية ومؤشر الأمن القومي، ولم يظهر اثر معنوي لتصدير النفط بشكله الخام على الأمن القومي العربي، وهنا تظهر أهمية تطوير قطاع المشتقات النفطية في الدول العربية ودوره المهم في رفع مؤشر الأمن القومي وخاصة تصدير المشتقات النفطية.

الكلمات المفتاحيه: قطاع النفط، مؤشر الأمن القومي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **ماجستير - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين- اللاذقية- سورية**

مقدمة:

في زمن أصبحت فيه العولمة والتداخل الاقتصادي والاجتماعي، والتدخل في شؤون الغير سياسياً واقتصادياً وعسكرياً من اهم سماته، اصبح النظام الدولي شديد التعقيد والتشابك لدرجة لم يعد بالإمكان لدولة من الدول أن تعيش بمعزل عن الدول الاخرى، وذلك نظرا لتوسع قنوات التأثير والضغط وتشعبها بين اقتصاديات العالم، والاعتماد المتبادل بين الدول على موارد بعضها البعض حتى غدت كيانات اقتصادية كاملة في دول قائمة على الموارد الطبيعية في دول اخرى، وهذا حال دول العالم الثالث عموما، والوطن العربي خصوصاً، وباعتماد الدول الكبرى على موارده منذ اكتشافها وتنامي تلك الدول وازديادها قوةً وتطوراً، اصبح الوطن العربي بمثابه خزان أو حاملة نفط أو منجم لاحتياجات دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية و أوربا، وأصبحت غايات تلك الدول اسمى حتى من الوجود القومي للدول العربية، وهذا ما ظهر جليا في مواقف كثيرة كان اوضحها احتلال العراق عام 2003 وتدميره اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، وتمادي الدول المستعمرة بما سمي الربيع العربي وضخ المرتزقة والاموال واشعال الفتن في نسيج كل دولة عربية على حده، وتعامل كل دولة مع ازمتها لوحدها، وتخبط قيادات هذه الدول وضياع بعض الانظمة وتفتت البنى التحتية وتضرر النسج الاجتماعية، وبقاء الدول التي تمول احتياجات دول الاستعمار من النفط والموارد الطبيعية، وتحوي قواعد عسكرية امريكية في حالة استقرار كالخليج والسعودية والاردن، ودمار دول كليبيا واليمن والعراق ونهب ثرواتها، فهل الأمن القومي للدول العربية اصبح مرتبطا بمدى رضى الغرب عنها، وهل اصبح الأمن القومي رخيصا لدرجة أن العرب أصبحوا يرونه مستحيلا، وهنا تأتي هذه الدراسة لبحث اثر صادرات وواردات النفط الخام والمشتقات النفطية على الأمن القومي العربي آخذةً بعين الاعتبار الجوانب المتعددة التي يتضمنها الأمن القومي، والتي لا تنحصر فقط بمفهوم التهديد العسكري داخليا أو خارجيا، بل تتوسع إلى مفاهيم مرتبطة بالتنمية البشرية واداء الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني والانفاق الدفاعي وصولا إلى مؤشرات البحث العلمي والتنمية، ودراسة هذه المؤشرات كمكون للأمن القومي في تفاعله مع استيراد وتصدير النفط الخام والمشتقات النفطية

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث حول مدى تأثير قطاع النفط العربي على الأمن القومي العربي، فرغم امتلاك الدول العربية النفطية لاحتياطيات نفطية هائلة الا انها تعرضت لازمات كثيرة، ولم يخدم النفط الاستقرار السياسي فيها اجمالا، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما هو تأثير قطاع النفط في الدول العربية النفطية على نسبة مؤشر الأمن القومي العربي ؟

أهمية البحث و أهدافه:

ومن هنا تكمن أهمية البحث من نقطتين جوهريتين وهما:

– دراسة العلاقة بين قطاع النفط العربي ودوره في التفاعلات العربية في السوق الدولية، ومدى تأثيرها على الأمن القومي العربي خلال التاريخ المعاصر، إضافةً إلى تطبيق مؤشر نسبة الأمن القومي المطور من قبل وكالة الأمن القومي الأمريكي على الدول العربية النفطية.

هدف البحث: حيث يهدف البحث إلى توضيح مفهوم الأمن القومي عامة، ومفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته وأبعاده، والمرتبطة مباشرة بالنفط العربي، ومدى تأثيرها على الأمن القومي العربي، اضافة إلى حساب مؤشر الأمن القومي العربي للدول النفطية ودراسة علاقته مع متغيرات قطاع النفط العربي.

فرضية البحث: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صادرات وواردات النفط الخام والمشتقات النفطية للدول العربية النفطية مع مؤشر نسبة الأمن القومي العربي.

اولا: مفهوم الأمن القومي:

الأمن القومي يعني حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوه أجنبية، وقدره الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، الأمن القومي: يقصد به امن الدولة القومية، ويمكن أن يوصف بالأمن القطري، أو الأمن الوطني، وهو المستوى الأساسي للأمن الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجيا.

ثانيا: مفهوم الأمن القومي العربي:

قامت لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي(بالبرلمان العربي) بصياغة تعريف للأمن القومي العربي على انه(قدرة الأمة العربية في الدفاع عن نفسها وعن حقوقها وصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، ومواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانات العربية في المجالات كافة في إطار وحدة عربية شاملة، آخذاً بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية القطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبلا امنا لأبنائها، وبما يمكنها من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية(خنفر، 2017)،

مرتكزات الأمن القومي العربي:

اولا: الوحدة الجغرافية للوطن العربي:لا يوجد بين اقطار الوطن العربي على اتساعها وامتدادها القاري في افريقيا واسيا عوائق تحد من سهولة المواصلات والاتصالات بينها.

ثانيا: وحدة الحضارة العربية وأصالتها: تتمثل في وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والمثل العليا والعادات والتقاليد ومصادر التشريع، فوحدة الحضارة تخلق الشعور بالأمل في مستقبل واحد(عبد الرؤوف، 2014).

ثالثا: التكامل الاستراتيجي بين البلدان العربية: كل موقع في الأراضي العربية يكمل المواقع الأخرى ويؤثر ويتأثر بها في حال السلم والحرب، (قربوع، 2017).

رابعا: التكامل الاقتصادي بين مصادر الثروات العربية المادية والبشرية:هذا التكامل يمثل حجر اساس لتنمية عربية شاملة هي جوهر الأمن القومي العربي، حيث تمتلك الاقطار العربية تنوعا لافتا في مواردها الاقتصادية وخاصة الطبيعية، فبعض الاقطار تمتلك النفط بكميات كبيرة كالخليج والسعودية، وبعض الاقطار تشتهر بالزراعة كالسودان، وبعض الاقطار بالثروات البحرية والسمكية كالمغرب...الخ، وتكامل هذه الموارد يعطي قوة اقتصادية كبيرة في حال استغلالها بالشكل الامثل بما يخدم المصالح العربية ككل.

من الجدير بالذكر أن الغزو العراقي للكويت والاحتلال الأمريكي للعراق قد اثارا تساؤلات عديدة حول الأمن القومي العربي، حيث يرى بعض المحللين والباحثين على المستوى السياسي والاستراتيجي أن غزو العراق للكويت عام 1990م كان جزءا من انهيار النظام الاقليمي العربي، بينما يرى الآخرون أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م أكد تضعضع مفهوم الأمن القومي العربي(عبد النبي، احمد،2021)، لكن الباحث يرى بان الشعوب العربية والمفكرين العرب تواقون دوما للوحدة العربية، وهناك ايمان بمفهوم الأمن القومي العربي، لكن القوى الأجنبية ومن خلال توابعها في قيادات الدول العربية تسعى دوما لتهميش مفهوم الأمن القومي العربي، وترسيخ مفهوم الأمن القطري على الأمن القومي العربي، ولعل من ابرز معالم هذا التوجه العالمي هو تسمية الوطن العربي في الخطابات الدولية بما سمي(الشرق الأوسط) وهو ما يستخدمه جميع المتحدثين الغربيين في المحافل الاممية وغيرها للدلالة على الوطن

العربي، وتمرير هذا المصطلح إلى العرب ليبدؤوا باستخدامه في خطاباتهم، حيث أن الهدف الأول لهذه الحملات الاعلانية وغيرها هو محو فكرة الأمن القومي من اذهان العرب أو جعلها حلم بعيد المنال.

ثالثا: أزمات النفط العربي السياسية:

حظر النفط العربي في حرب تشرين التحريرية:

صدمة النفط أو حظر النفط العربي قرار اتخذته الدول العربية لمواجهة المد الصهيوني نحو الأراضي العربية، واستهدف الولايات المتحدة والدول الداعمة للاحتلال الصهيوني في حرب تشرين التحريرية 6 /تشرين الأول 1973، وبسببه تكبد الاقتصاد الأميركي خسائر كبيرة، وقد امتدت فترته من 17 أكتوبر/تشرين الأول 1973 حتى 18 مارس/آذار 1974، تعود الجذور الرئيسية لصدمة النفط العربي إلى حرب تشرين التحريرية 6 أكتوبر/تشرين الأول 1973، والتي دارت بين القوات المصرية والسورية من جهة، وجيش الاحتلال الصهيوني من جهة أخرى، وقد اندلعت لأجل استعادة الأراضي العربية التي تم احتلالها سنة 1967، وعندما بدأت القوات السورية والمصرية ضرب الجيش الصهيوني وتحرير الأراضي العربية المحتلة، تدخلت الولايات المتحدة وفتحت جسرا جويا فوريا مباشرا لدعم الاحتلال، وفي خضم هذه الحرب، استخدمت القوات الأميركية مطارات دول أوروبية لنقل العتاد والوسائل اللوجستية، وحينها بدأ التدخل العربي في استخدام النفط وسيلة ردع للأميركيين والحلفاء الصهيونيين، فقرر الزعماء العرب حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة والدول الداعمة للصهاينة في 17 أكتوبر/تشرين الأول 1973، بهدف بلورة سياسة عربية موحدة إزاء القضايا القومية المشتركة الكبرى، والضغط على المجتمع الدولي لإجبار الصهاينة على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة(عاشور، قياتي (2017)،

النتائج والانعكاسات

بلاد غربية كثيرة حاولت تقليل استهلاك النفط، أو الاستثمار في الطاقة البديلة كالطاقة النووية أو الطاقة المائية، أو تعود للاستثمار في الفحم من جديد، بحلول عام 1975 الكثير من شركات النفط حاولت البحث عن آبار نفطية حول العالم، وعثرت على آبار في البحار والمحيطات(اوف شور) ومنها بحر الشمال، وفي عام 1977م اصبح الاتحاد السوفييتي اكبر منتج للنفط في العالم، وقابلته أمريكا بزيادة انتاجها من ولاية ألاسكا الغنية، اضافة لذلك فقد تركت "صدمة النفط" أثرا كبيرا على واقع الاقتصاد العالمي، وغيرت في مسار العلاقات الدولية، ذلك أن المصالح الاقتصادية أرغمت بريطانيا وفرنسا على تبني موقف الحياد ورفض استخدام مطاراتهما لنقل العتاد العسكري إلى ما سمي دولة إسرائيل(المومني؛ علي، 2011)، وفي 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1973، أصدر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة بيانا طالبوا فيه ما سمي دولة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وقد تسبب حظر تصدير النفط بالكثير من الخسائر الاقتصادية في الولايات المتحدة، وخسر سوق الأوراق المالية 97 مليار دولار، وفي الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 1973، ألغت شركات الطيران الأميركية 160 رحلة يومية لمواجهة أزمة الوقود، وعلى صعيد المواصلات الداخلية واجه أصحاب السيارات صعوبات كبيرة في الحصول على الوقود، وتكدست الطوابير الكبيرة أمام محطات التزود، وبسبب صدمة النفط عام 1973 انتقل سعر البرميل من 2.32 دولار إلى 11 دولارا. ورغم أن حظر النفط العربي دام فقط أشهرا، فإنه كان وسيلة فعالة في ردع الكثير من الدول، كما مكن الدول العربية من زيادة الأسعار وأعطاها السيادة في الإنتاج والتصدير، وعندما رأت الدول العربية الأعضاء في منظمة "أوبك" نهاية الاشتباك والدخول في المفاوضات الممهدة للسلام، أنهت حظر النفط في 18 مارس/آذار 1974 (نزيهة، مرسلي،2018).

عام 1977م قامت ثورة ايران على الشاه، واستبدلت الحكومة الموالية للغرب بنظام اسلامي غير متوافق مع أوربا وامريكا، الثورة الايرانية ادت إلى انخفاض إنتاج النفط الإيراني وهذا زاد أسعار النفط وسبب ازمة النفط الثانية في أمريكا(خنفر، 2017).

عدم استقرار الوضع في الوطن العربي: بعد بعض النزاعات على الحدود تورطت ايران والعراق اللتين تعتبران من اهم دول منظمة اوبيك في حرب سنه 1980م، هذه الحرب دامت لمدة ثمانية سنوات وادت إلى انخفاض كبير في إنتاج الاوبيك للنفط، في حين أن الإنتاج العالمي للدول خارج الاوبيك ارتفع بشدة لدرجة انه تجاوز إنتاج الاوبيك نفسها سنه 1985م، لذلك فقدت منظمة الاوبيك جزء من قوتها ووضعها، واصبح العرض والطلب هما ما يحدد سعر برميل النفط وليس الاوبيك، وبما أن منطقة الوطن العربي من اهم المناطق المنتجة للنفط لذلك فاستقرار هذه المنطقة مهم جدا للدول الصناعية المستهلكة للنفط، لذلك كانت مئات السفن البحرية الغربية تتدخل خلال حرب العراق وايران لضمان سلامة المنشآت البترولية في الخليج العربي(النصراوي، 2020).

حرب الكويت:العراق خرجت من الحرب مديونة بشكل كبير للسعودية والكويت، لكن صدام حسين استغل امتلاكه لكميات كبيرة من الاسلحة لغزو الكويت سنة 1990م، وبعد النزاعات على الحدود وخلافات على إنتاج النفط تم تحرير الكويت بعد 8 اشهر بعد تدخل عسكري لتحالف دولي تحت راية الامم المتحدة بقيادة أمريكا(بلقزيز، عبد الله، 2009).

القواعد العسكرية الامريكية في الوطن العربي:في التسعينات بدأت أمريكا بوضع موطئ قدم دائم في الوطن العربي بإنشاء قواعد عسكرية في الكويت، قطر، الإمارات، السعودية، وعمان، وبتوقيع اتفاقيات دفاع مع دول الخليج، إضافة إلى ذلك فقد اعتبرت أمريكا إيران والعراق دول مهددة لأمنها القومي ومصالحها، وفرضت عليهم عدد من العقوبات، وفي هذه الفترة قامت السعودية بزيادة إنتاج النفط بشدة وإغراق السوق لتصبح اكبر منتج للنفط في العالم، (محمد، كمال ،2015).

أحداث 11 أيلول: يوم 11 أيلول 2001م حصلت هجمات ارهابية على أمريكا، والتحقيقات اشارت إلى أن اغلب الإرهابيين المنفذين لتلك الهجمات كانوا سعوديين، مما جعل أمريكا تقلل اعتمادها على النفط السعودي وتبحث بجدية عن مصادر جديدة للنفط الخام.

احتلال العراق: بحلول عام 2003 تم اكتشاف حقول نفطية بحرية كبيرة في افريقيا في منطقة خليج غينيا، وفي نفس العام قامت أمريكا باحتلال العراق بحجة امتلاكها اسلحة دمار شامل، وهذا خفض الإنتاج العراقي للنفط بشكل كبير، وبعد عدة سنوات عادت إلى الإنتاج، وبحلول عام 2006 بدأت ايران بتصدير نفطها إلى الدول الآسيوية كالصين والهند، وفي هذه الفترة زاد العرض والطلب على النفط عالميا وحصل نمو اقتصادي وانتعش الاقتصاد العالمي(الشوربجي، منار، 2002).

الأزمة المالية العالمية: مضاربات كثيرة حصلت في بورصة وول ستريت والمضاربون قاموا برفع أسعار النفط كثيرة، وباجتماع أسباب اخرى قامت الأزمة المالية العالمية عام 2008م التي خفضت أسعار النفط بشكل حاد وسببت خسائر هائلة، بحلول عام 2009 و2010 عاد سعر النفط للارتفاع مع زيادة الطلب العالمي علية، ولزيادة الإنتاج ومواكبة الطلب قامت بلاد كثيرة بالتوجه إلى النفط غير التقليدي، وهو نفط مستخرج بغير الاسلوب التقليدي عن طريق حفر

الآبار، وهذا يتضمن استخراجه من النفط الرملي[1] أو الصخر الزيتي، وبذلك أصبحت تجارة النفط غير التقليدي مربحة رغم صعوبة ضخه وتكريره، حيث أن اكبر مخزون للنفط الرملي في العالم موجود في كندا وفنزويلا، قامت شركات نفطية لتواكب زيادة الطلب بمحاولة استخراج النفط من آبار اكثر عمقا في البحار، مثلا عام 2010 حاولت شركة برتش بترو ليوم استخراج النفط من اعمق نقطة في خليج المكسيك وفشلت، وهذا سبب كارثة بيئية عملاقة بتسرب كميات نفط ضخمة في الماء، ولرفع أسعار النفط وتقوية منظمة الاوبيك قامت المنظمة بضم دول جديدة اليها كروسيا ثاني اكبر مصدر للنفط الخام عالميا، بالمقابل حاولت أمريكا الاستمرار بزيادة انتاجها لتحافظ على الأسعار منخفضة ومستقرة لمواكبة النمو الاقتصادي، بالنسبة لإيران التي تملك ثالث اكبر احتياطي نفطي في العالم، منذ عام 2018م وهي تواجه عقوبات امريكية لتهميشها خارج السوق العالمية للنفط، اما فنزويلا التي تملك اكبر احتياطي نفطي في العالم فهي تصدر بالذات إلى روسيا والصين، لكن اقتصادها لم يستفد كثيرا من مواردها نظرا لانخفاض سعر النفط، وسوء الادارة وعدم الاستقرار السياسي فيها(عبد الرؤوف، 2014)

خلاصة :

لاحظ الباحث أن النفط كما هو داعم للاقتصاد وعصب الصناعة عالميا فهو المحرك الأول في الدوافع والحركات السياسية للدول العظمى، وخاصة أمريكا التي تبني سياساتها الخارجية على اساس مصالحها الاقتصادية البحتة بغض النظر عن مصالح الدول الاخرى، أو حتى وجودها وامنها القومي، وهنا سيادة القوة هي ما يحكم العالم، فالدول العظمى وعلى راسها أمريكا تتعامل مع الوطن العربي كغنيمة يجب استغلالها قدر المستطاع دون أن يكون لها اي حقوق، وبهذا انقسمت علاقة النفط بالأمن القومي في الوطن العربي والدول العربية إلى ثلاثة اقسام:

القسم الأول: عندما تتماشى الدول صاحبة المورد النفطي مع مصالح أمريكا واسرائيل والدول الغربية، وهنا تتكفل هذه الدول بأمنها واستقرارها ضد اي نوع من التهديدات سواء كانت حركات داخلية، أو لأسباب خارجية من دول أخرى.

القسم الثاني: الدول العربية التي لا تتماشى مصالحها مع مصالح أمريكا والدول الاوربية واسرائيل، وهي دول عانت وتعاني من عقوبات واضطرابات سياسية وتهديدات مستمرة على طول تاريخها المعاصر منذ استقلالها، وحتى يومنا الحاضر ولعل من ابرز هذه الدول الجمهورية العربية السورية، التي اخذت موقف من امريكا واسرائيل تحت قيادة الرئيس الخالد حافظ الأسد واستمر هذا الموقف تحت قيادة الرئيس بشار الأسد.

القسم الثالث: دول عربية لا تملك موارد نفطية لكنها تتماشى مع المصالح الأمريكية والاسرائيلية في المنطقة وبالتالي لا تشكل اي تهديد لمصالحهم في المنطقة، وعاشت حالة استقرار وامن قومي من عقود عديدة كالأردن والمغرب، وبالتالي نلاحظ أن مفهوم الأمن القومي للدول العربية اصبح مقرونا بعلاقة الدولة مع أمريكا واسرائيل، وبالتالي فهما سبب التهديد الأول للأمن القومي العربي، والنفط هو محرك لمصالح أمريكا ويحدد طبيعة التعامل مع الدولة العربية، اي أن النفط لا يمكن أن يكون مساهما في تطور اي دولة عربية الا من خلال قيادة امريكية تقونن تطور هذه الدول لحد معين ممنوع أن تتجاوزه، والدول التي تمنعها عن هذا المورد يتم تدميرها واخذ موردها النفطي عنوة كما حصل في احتلال العراق والتدخل في ليبيا خلال ازمة ما سمي الربيع العربي، واستهداف آبار النفط وخطوط نقل النفط السورية منذ اول يوم في الأزمة السورية عام 2011م، ومن الجدير بالذكر أن من اكثر الدول في هذه المنطقة التي فهمت هذه السياسة

[1] النفط الصخري عبارة عن نوع من الترسبات الاسفلتية التي تكون عادة موجودة قرب سطح الارض، وبعد ازالة الاشجار والغابات يتم استخراجه ومعالجته بطرق اكثر تكلفة وتلويثا للبيئة من النفط التقليدي،

وعادتها هي الجمهورية العربية السورية وايران، فقد عرفت ايران أن أمريكا هي سبب تخلف الدول العربية وتأخرها لعقود عديدة عن دول العالم، فالدول العربية ممنوعة من التطور.

رابعا: الدراسة الإحصائية:

تمت الدراسة الاحصائية على عدة مراحل:

الدول العربية المدروسة: سورية، الامارات، البحرين. السعودية، العراق، الكويت، عمان، قطر، ليبيا، مصر

مدة الدراسة: تم جمع البيانات الاحصائية للفترة 1990– 2021م

المتغيرات المدروسة:

المتغير التابع: متغير مؤشر الأمن القومي(National Security Index –NSI)، وهذا المؤشر تم تطويره من قبل معهد الأمن القومي الأمريكي، لكنه لم يطبق على الوطن العربي، و هو عبارة عن وسط حسابي لخمس مكونات فرعية له هي:مؤشر التنمية البشرية(Human Development Index-HDI)، مؤشر الانفاق على الدفاع (Defense Expenditure)، مؤشر الانفاق على البحث العلمي والتنمية، المؤشر السكاني(نسبة القوى العاملة الفعلية إلى اجمالي القوى القادرة على العمل)، مؤشر النمو الاقتصادي(Economic Growth Index)قام الباحث بجمع البيانات الاحصائية الخاصة بهذه المؤشرات الخمسة لكل الدول العربية المدروسة من عام 1990 وحتى 2021 من مجموعة مصادر اهمها. قاعدة بيانات الامم المتحدة، قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات جامعة الدول العربية، اضافة إلى المواقع الرسمية للمكاتب الاحصائية الخاصة بكل دولة عربية، تم اخذ الوسط الحسابي لهذه المؤشرات الخمسة لكل دولة على حدة وحساب نسبة مؤشر الأمن القومي وانشاء سلسلة زمنية لكل الدول العربية.

المتغيرات المستقلة: يوجد أربعة متغيرات مستقلة قام الباحث بدراسة علاقتها مع المتغير التابع(مؤشر الأمن القومي للدول العربية)، وهذه المتغيرات المستقلة هي:مؤشر الصادرات النفطية الخام(Crude Oil Exports)، مؤشر صادرات المشتقات النفطية(Refined Oil Products Exports)، مؤشر واردات النفط الخام(Crude Oil Imports)، مؤشر واردات المشتقات النفطية(Refined Oil Products Imports)، قام الباحث بجمع البيانات الاحصائية الخاصة بهذه المتغيرات الاربعة ولجميع الدول العربية المدروسة من عام 1990–2021، وذلك من مجموعة مصادر اهمها قاعدة بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط(OPEC)، اضافة إلى قاعدة بيانات منظمة الدول العربية المصدرة للنفط(OAPEC)، وحدة القياس للمؤشرات المستقلة الاربعة هي(ألف برميل باليوم كمعدل سنوي)

النموذج الإحصائي:

خاص بالدول العربية المصدرة للنفط، والتي يشكل قطاع النفط أهمية نسبية في صادراتها الإجمالية، وتضم هذه السلسلة:سورية، الإمارات، البحرين. السعودية، العراق، الكويت، عمان، قطر، ليبيا، مصر،

قام الباحث بدراسة السلسلة الخاصة بالدول العربية المصدرة للنفط، وتبين عدم وجود استقرار في السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، لذلك تم اخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي، وباستخدام طريقة(Stepwise) الاحصائية، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول الأول:

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	LNRPE	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	LNRPI	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: LNNSI

يبين هذا الجدول أن الطريقة المتبعة هي طريقة(Stepwise) ويظهر المتغيرات التي تم ادخالها في النموذج وهي(LNRPE) ويقصد به اللوغاريتم الطبيعي لصادرات المشتقات النفطية، (LNRPI) ويقصد به اللوغاريتم الطبيعي لواردات المشتقات النفطية، ومن الجدير بالذكر أن طريقة المربعات الصغرى باعتماد اسلوب(Stepwise) تقوم على اختيار افضل نموذج احصائي بإدخال المتغيرات في العلاقة ودراسة تفاعلها لاستخلاص افضل علاقة دالة احصائيا بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول الثاني:

Model Summary[c]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.705[a]	.497	.490	.15377	
2	.850[b]	.722	.714	.11509	1.813

a. Predictors: (Constant), LNRPE

b. Predictors: (Constant), LNRPE, LNRPI

c. Dependent Variable: LNNSI

يوضح الجدول السابق معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث بلغ قيمة متوسطة(0.85)، وقيمة معامل التحديد(R Square=0.722)، وقيمة معامل التحديد المعدل(Adjusted R Square=0.714)، اي أن المتغيرين المستقلين صادرات المشتقات النفطية(LNRPE)، وواردات المشتقات النفطية(LNRPI) يفسران 72.2% من التباين الحاصل في نسبة مؤشر الأمن القومي للدول العربية(LNNSI)، كما يظهر الجدول إحصائية اختبار دوربن واتسون(DW=1.813).

الجدول الثالث(جدول تحليل تباين خط الانحدار):

ANOVA[c]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.589	1	1.589	67.181	.000[a]
	Residual	1.608	68	.024		
	Total	3.197	69			
2	Regression	2.309	2	1.154	87.152	.000[b]
	Residual	.888	67	.013		
	Total	3.197	69			

a. Predictors: (Constant), LNRPE

b. Predictors: (Constant), LNRPE, LNRPI

c. Dependent Variable: LNNSI

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل (ANOVA) لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ أن قيمة(Sig=0.00) وهي اقل من (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وهي أن الانحدار معنوي، وبالتالي يوجد تأثير ذو دلالة احصائية من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ونستطيع التنبؤ بالمتغير التابع من خلال هذه المتغيرات المستقلة.

الجدول الرابع: (جدول المعاملات أو الثوابت):

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.793	.093		-19.365	.000
	LNRPE	.148	.018	.705	8.196	.000
2	(Constant)	-2.015	.076		-26.670	.000
	LNRPE	.162	.014	.767	11.814	.000
	LNRPI	.050	.007	.479	7.374	.000

a. Dependent Variable: LNNSI

يبين الجدول نتيجة اجراء اختبار T على فرضيات ميل خط الانحدار وثابت خط الانحدار، فالسطر الأول من الجدول يبين نتيجة تطبيق اختبار T على فرضيات ثابت خط الانحدار، والسطر الثاني من الجدول يبين نتيجة تطبيق اختبار T على فرضيات ميل خط الانحدار، وبالتالي تكون معادلة الانحدار كما يلي:

LNNSI=0.162 LRPE+ 0.05 LNRPI-2.015

المتغير التابع:LNNSI اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر نسبة الأمن القومي، المتغير المستقل الأول: LNRPE اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر صادرات المشتقات النفطية، المتغير المستقل الثاني: LNRPI اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر واردات المشتقات النفطية، من الجدول مستوى دلالة الاختبار مساوي للصفر وهو اقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية وبالتالي نقبل الفرضية البديلة وتكون قيمة ثابت خط الانحدار دالة احصائيا ومختلفة عن الصفر.

دراسة البواقي:RESIDUALS

عندما تستخدم معادلة الانحدار التي تم تقديرها من البيانات في تقدير قيمة المتغير التابع باستخدام قيم واحد أو اكثر من المتغيرات المستقلة فإن قيمة المتغير التابع المقدرة الناتجة لن تكون بالضرورة مساوية لقيمتها الحقيقية، بل يتوقع أن يكون هناك فرق بين القيمة الحقيقية والقيمة المقدرة، وهذه الفروق لجميع القيم يطلق عليها اسم الاخطاء أو البواقي Residuals، وهذا يعني هندسيا انه لن تقع بالضرورة قيم المتغير التابع على الخط الذي تم توفيقه من البيانات باستخدام اسلوب الانحدار، ودراسة هذه الاخطاء لها أهمية كبيرة عند استخدام طرق الانحدار لأنها تعطي مؤشرات ومقاييس عن مدى الدقة في تقدير معادلة الانحدار الناتجة وامكانية استخدام هذه المعادلة في تقدير قيم المتغير التابع المستقبلية.

شروط دراسة البواقي أو الاخطاء:

الشرط الأول: اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test:

سيتم اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستخدام اختبار(كلوموجروف–سمنروف) واختبار(شابيرو–ويليك)

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Standardized Residual	266	83.1%	54	16.9%	320	100.0%

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.051	266	.092	.990	266	.052

a. Lilliefors Significance Correction

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Sig في كلا الاختبارين اكبر من 0.05، لذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

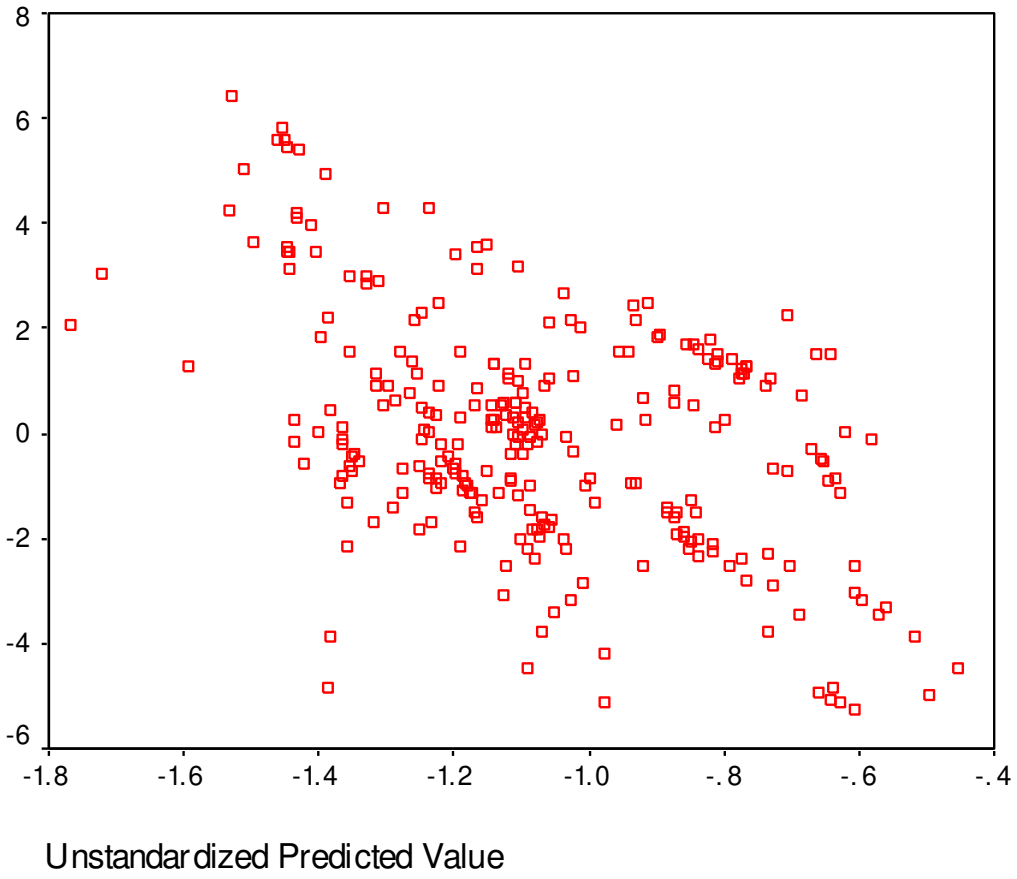
الشرط الثاني: الاستقلال الذاتي للبواقي:

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من خلال اختبار Durbin-Watson،وقد وجدنا سابقا في جدول النتائج إحصائية اختبرا دوربن واتسون1.813=DW، وباستخدام جدول القيم الحرجة لبيساران بعدد متغيرات مستقلة K=2، وعدد مشاهدات 320، نلاحظ أن القيمة الحدية العليا du=1.79، والقيمة الحدية الدنيا dl=1.75

2 > du=1.79 <Dw=1.813، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية: ويوجد استقلال بين البواقي(لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)

الشرط الثالث: اختبار تجانس البواقي(اختبار ثبات التباين للبواقي)

من خلال التمثيل البياني للبواقي المعيارية(Standardized Residual)، والقيم المقدرة للمتغير التابع، سنحصل على الشكل البياني التالي:



يلاحظ هنا أن انتشار وتوزيع البواقي بالمجمل يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر، وهو الخط الفاصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة) حيث لا يمكننا رصد شكل معين لتباين البواقي، مما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الاخطاء، فالشرط الثالث للبواقي محقق.

وبالتالي يمكننا استخدام معادلة الانحدار الناتجة في تقدير قيم المتغير التابع

LNNSI=0.162 LNRPE+ 0.05 LNRPI-2.015

المتغير التابع:LNNSI اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر نسبة الأمن القومي، المتغير المستقل الأول: LNRPE اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر صادرات المشتقات النفطية، المتغير المستقل الثاني: LNRPI اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر واردات المشتقات النفطية

وهنا نلاحظ وجود علاقة طردية بين نسبة مؤشر الأمن القومي ومتغيري صادرات وواردات المشتقات النفطية، وبالتالي فان زيادة صادرات المشتقات النفطية بمعدل 1% ستزيد نسبة مؤشر الأمن القومي بمقدار 16%وزيادة واردات المشتقات النفطية بنسبة 1% ستزيد مؤشر الأمن القومي بمقدار 5%، وهنا نلاحظ وجود تاثير مهم لصادرت المشتقات النفطية على درجة مؤشر الأمن القومي، وظهر في النموذج أن تصدير النفط بشكله الخام أو استيراده خام لا يؤثر بشكل دال احصائيا على الأمن القومي، باعتبار أن قسم كبير من عوائد تصدير النفط خام توجه إلى استيراد المشتقات

النفطية بمختلف انواعها اضافة إلى طيف كبير من السلع الاستهلاكية، وهذا واقع معظم الدول العربية المصدرة للنفط محل الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

مما سبق وجد الباحث ما يلي:

1–أن الدول الأجنبية المستهلكة للنفط في أوربا، وبقيادة أمريكا عملت منذ نهاية حرب تشرين التحريرية وحتى يومنا هذا على تفريغ سلاح النفط العربي الذي استخدم في حرب تشرين ضدها من مضمونه، وتحويل الدول العربية المصدرة للنفط وعلى راسها السعودية والعراق والخليج، من فاعلة في سوق النفط العالمية إلى منفعلة، وجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، وتأثر عوائدها واقتصاداتها النفطية بشكل كبير بأية ازمات دولية أو تقلبات مهما كانت طفيفة، باعتبارها وحتى الان تعتبر اقتصاديات ريعية تعتمد بالنسبة العظمى من دخلها القومي على عوائد تصدير النفط خام.

2–نلاحظ أن معظم الدول العربية وخاصة الفاعلة في سوق النفط توجهت منذ نهاية حظر النفط العربي نحو المصالح القطرية، وبدأ مفهوم الأمن القومي العربي مختلفا لدى كل دولة، حسب توجهاتها ومصالحها، وهو ما نلاحظه من علاقة الدول العربية مع أمريكا اولا، وما سمي الكيان الإسرائيلي على ارض فلسطين المحتلة ثانيا، فبعض الدول العربية تندد باحتلال فلسطين، وتقيم علاقات مع الكيان الإسرائيلي، في مواقف غير منطقية لأنها تتبع مصالح انية بعيده عن الأمن القومي العربي، ولعل سورية هي الدولة الوحيدة التي لاتزال متمسكة بمفهوم الأمن القومي العربي من دعمها لدول الجوار في جميع ازماتها، إلى عدائها مع الكيان الإسرائيلي والأمريكي، والذي سبب لها عقوبات وضغوط وحصار اقتصادي منذ بداية تاريخها الحديث.

3–نلاحظ وجود علاقة طردية بين نسبة مؤشر الأمن القومي ومتغيري صادرات وواردات المشتقات النفطية، وبالتالي فان زيادة صادرات المشتقات النفطية بمعدل 1% ستزيد نسبة مؤشر الأمن القومي بمقدار 16%وزيادة واردات المشتقات النفطية بنسبة 1% ستزيد مؤشر الأمن القومي بمقدار 5%، وهنا نلاحظ وجود تاثير مهم لصادرت المشتقات النفطية على درجة مؤشر الأمن القومي، وظهر في النموذج أن تصدير النفط بشكله الخام أو استيراده خام لا يؤثر بشكل دال احصائيا على الأمن القومي، باعتبار أن قسم كبير من عوائد تصدير النفط خام توجه إلى استيراد المشتقات النفطية بمختلف انواعها اضافة إلى طيف كبير من السلع الاستهلاكية، وهذا واقع معظم الدول العربية المصدرة للنفط محل الدراسة.

4–إن قطاع التجارة الخارجية في المشتقات النفطية وخاصة تصديرها بمختلف انواعها يملك قدرا كبيرا من الأهمية في تغيير معادلة السيطرة الأجنبية على سوق النفط العالمية، والتحكم بالدول النفطية من خلال استيراد نفطها خاما واعادة تصديره لها بصورة مشتقات نفطيةّ، وهنا يوصي الباحث بتطوير صناعة تكرير النفط وصناعة المنتجات البتروكيماوية المتصلة بها في الدول العربية، وتحقيق اكتفاء ذاتي من المشتقات النفطية، وتصدير الفوائض، وهذا ما سيعيد القوة لسلاح النفط العربي، أو على الأقل سيخفف السيطرة الغربية على سوق النفط الدولي.

References:

1. Duaa,k, studying the concept of Arabian national security, empirical study for the period(2005-2014), master theses, (2017) alkhalil university p98-110
2. Ebrahim r, Eshak t, the progress of nationality concept and its impact on national security(eurobe)-master theses-Mohammad alsdekebnYahya University-jejl-p93-107
3. Ramada,I,Saleh.k-the Arabian oil embargo in Tishreen war ant its impact on oil market. Jordan magazine for management(2011)VOL7,NO2.
4. Mohammad,kthe Arabian oil weapon after 1973. Magazine of islamic university for economy and management studies(2020). VOL28, NO3
5. Kyate, A, the Arab national security the challenges and confronting ways, master theses, society sciences section, the school of theoretic sciences,bnyyosef university, Egypt
6. Botawel, A, the international conflects over the Arabian oli(1990-2010), Mohammad Khedr university, Algeria(2014).p76-80.
7. RADIA,K, the occupation of Iraq to Kuwait and its impact on Arab national security, master theses. AlarabebnMhde University,|(2016-2017) Om Albawake p58-65,
8. Gaze, M, ALI, H, Arabian oil wars after the second world war, management studies(2011), VOL38- NO2-P93-120
9. KAMAL,M ,the impact of crude oil in enhancing the Arab national security, magazine of postgraduate studies, Alnelen university(2015) VOL3, NO11-P68-77
10. Sultan,N, the oil indignation on the Arabian countries economies, magazine(2020). VOL9, NO33, P76-81.
11. Mrsele ,N,studying the components of national security and its impact on the economic performance), PHD. Theses, Grdayauniversity, Algeria p91-107.
12. Mylonas, Harris-Tudor, Maya(2021)Nationalism What we know and what we still need to know,- ANNUAL REVIEWS, 24- (109-132)(تم استرجاعة على الرابط www.annualreviews.org

المراجع العربية:

- خنفر، دعاء. **دراسة مفهوم الامن القومي العربي- دراسة تطبيقية للفترة الزمنية (2005 - 2014)**، رسالة ماجستير،(2017). جامعة الخليل ص98-110

- رغيوة، ابراهيم؛ تاموم، اسحاق. **دراسة تطور مفهوم القومية وعلاقته بالأمن القومي(دول اوربا)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى(2016-2017) جيجل.ص93-107

- رمضان، عماد؛ العقدة، صالح. **حظر النفط العربي في حرب تشرين واثره على سوق النفط**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (2011)المجّلد 7، العدد 2.

- شخاترة، محمد خير. **سلاح النفط العربي بعد عام** 1973، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (2020). المجلد 28، العدد 3.

- عاشور، قياتي (2017) الامن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني يوسف: مصر.

- عبد الرؤوف، بو طويل. **الصراع العالمي على النفط العربي (1990-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر(2014). ص76-80.

– قربوع، راضية. **الاحتلال العراقي للكويتي واثر على الامن القومي العربي**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي (2016–2017)– أم البواقي.ص58–65.

– المومني، غازي؛ حسن، علي. **حروب النفط العربي بعد الحرب العالمية الثانية**، *دراسات، العلوم الإدارية*،(2011). المجّلد 38، العدد 2.ص 93–120

– محمد، كمال (2015).دور النفط الخام في تقوية الامن القومي العربي، *مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين*،(2015) المجلد 3، العدد 11.**ص68–77**

– النصراوي، سلطان؛.لعنة النفط على اقتصاديات الدول العربية، *مجلة الإدارة والاقتصاد(2020)*، المجلد 9، العدد 33.ص76–81.

– نزيهة، مرسلي. (2018). **دراسة مكونات مؤشر الامن القومي واثرها على الاداء الاقتصادي**، رسالة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر .ص91–107

بتاريخ 18-4-2022- الساعة 9 صباحا.(ترجمة الباحث)